بيان إخباري
يُحظر النشر حتى الساعة 07:15 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (04:15 بالتوقيت العالمي) 4 أغسطس 2026

مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

ثقة قطاع الأعمال تصل إلى أعلى مستوياتها منذ منتصف عام 2022، لكن ضعف الطلب لا يزال قائمًا

يوليو 2026
تحسّن في التوقعات مع تراجع ضغوط الأسعار

استمرار انخفاض الطلبات الجديدة والإنتاج

ارتفاع الأعمال المتراكمة في ظل قيود القوى العاملة، ونقص المواد، وتراجع المشتريات

شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر انتعاشًا ملحوظًا في ثقة الشركات في شهر يوليو، على الرغم من بقاء ظروف التشغيل في نطاق الانكماش.

وبلغت ثقة قطاع الأعمال أعلى مستوياتها منذ شهر يونيو 2022، حيث أبدت الشركات تفاؤلاً أكبر بشأن الطلب المستقبلي، فضلاً عن ضغوط الأسعار التي تراجعت بشكل ملحوظ في شهر يوليو. ومع ذلك، استمر إجمالي حجم الطلبات في الانخفاض، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج والتوظيف والمشتريات.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global- المعدَّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

تحسن مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إلى 46.8 نقطة في شهر يوليو، مقارنةً بـ46.0 نقطة في شهر يونيو، وهو أدنى مستوى له في 41 شهراً. ومع ذلك، ظلت أحدث قراءة تشير إلى تراجع حاد في ظروف التشغيل الإجمالية، مسجلةً بذلك الشهر السابع على التوالي من الانكماش. وتشير هذه المؤشرات الأولية للربع الثالث من عام 2026 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 4%.

تراجعت الطلبات الجديدة للشهر السابع على التوالي في يوليو، مدفوعةً بركود أوضاع السوق، وضغوط الأسعار التي حدّت من إنفاق العملاء، وتأخر عمليات الشحن البحري، ونقص المشروعات الجديدة، وفقًا للأدلة النوعية الواردة في الدراسة. ونتيجة لذلك، خفضت الشركات حجم نشاطها الإجمالي، وظل معدل الانكماش حادًا، وإن تراجع قليلاً ليسجل أبطأ وتيرة له في أربعة أشهر.

واصلت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خفض مستويات التوظيف، وإن تباطأت وتيرة التراجع إلى مستوى طفيف. وجاء هذا التباطؤ بالتزامن مع تراكم ملحوظ في الأعمال غير المنجزة، التي ارتفعت بثاني أسرع وتيرة خلال ما يقرب من ثلاث سنوات. ويعكس هذا التراكم في الأعمال المعلّقة كلاً من نقص العمالة والقيود على توافر المواد الخام، مما أدى إلى اختناقات في الإنتاج لدى بعض الشركات.

انخفض النشاط الشرائي بأسرع وتيرة منذ شهر سبتمبر 2023، حيث قلصت حوالي ثلث الشركات مشتريات مستلزمات الإنتاج جزئياً بسبب ضعف الطلبات الجديدة. وأدى ذلك إلى أول انخفاض في مخزون ما قبل الإنتاج في خمسة أشهر، حيث عملت الشركات بمستويات مخزون أقل وسط محدودية توافر المواد وقيود السيولة.

من ناحية إيجابية، تحسَّن أداء سلسلة التوريد لأول مرة منذ شهر مارس. وانخفضت مُدد التسليم بشكل طفيف مع انحسار تأثير الصراع في الشرق الأوسط على خطوط الإمداد المحلية.

مؤشر PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global
المؤشر، معدل موسمياً، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري
الناتج المحلي الإجمالي
% سنويًا

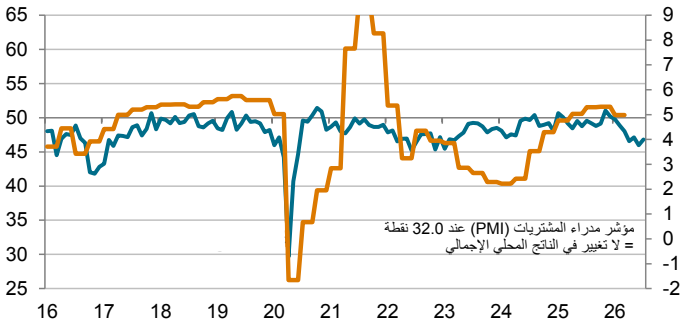

جُمعت البيانات خلال الفترة من 9 إلى 23 يوليو 2026.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence. ©S&P Global 2026.
ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنةً بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُقاس بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي رئيسي في S&P Global Market Intelligence، قائلً:

"أظهر التحسن في ثقة قطاع الأعمال في شهر يوليو أن الشركات رأت بعض النور في نهاية النفق. ورغم أن التراجع الحالي في الطلب استمر في الضغط على الشركات لتقليل طاقتها التشغيلية، إلا أن كون أسعار مستلزمات الإنتاج شهدت زيادة أقل حدة بكثير يشير إلى أن مستويات الإنفاق قد تبدأ في التغير.

"ومع ذلك، فإن تباطؤ ضغوط التضخم اعتمد إلى حد كبير على انخفاض أسعار النفط العالمية الذي كان واضحًا بشكل خاص في بداية شهر يوليو، وهو اتجاه انعكس إلى حد ما مع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط مرة أخرى. وعليه، فقد نشهد مخاطر إيجابية متجددة على ضغوط التكاليف المحلية من شأنها أن تُعرقل التوقعات بانتعاش الأعمال الجديدة."

PMI® by S&P Global

S&P Global 2026 ©

استمر تراجع ضغوط التضخم، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية بأبطأ وتيرة في ستة أشهر وأقل بكثير من المتوسط طويل الأجل. وتباطأ معدل تضخم أسعار المشتريات، في ظل تقارير تشير إلى انخفاض أسعار النفط وضعف الدولار الأمريكي، رغم أن تكلفة بعض السلع ظلت مرتفعة بسبب التوترات الإقليمية. ونتيجة لذلك، تراجع معدل التضخم في أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر.

كان التطور الأبرز في شهر يوليو هو ثقة قطاع الأعمال، حيث ارتفع مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوى له منذ شهر يونيو 2022. ويمثل ذلك الارتفاع الثالث خلال أربعة أشهر، في إشارة إلى تنامي التفاؤل بشأن آفاق النشاط خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. وأعربت الشركات عن تفاؤل أكبر بشأن طلب العملاء، رغم أن هذا ظل مشروطًا بالتطورات الإقليمية وتأثيرها على كل من الثقة وديناميكيات التسعير.

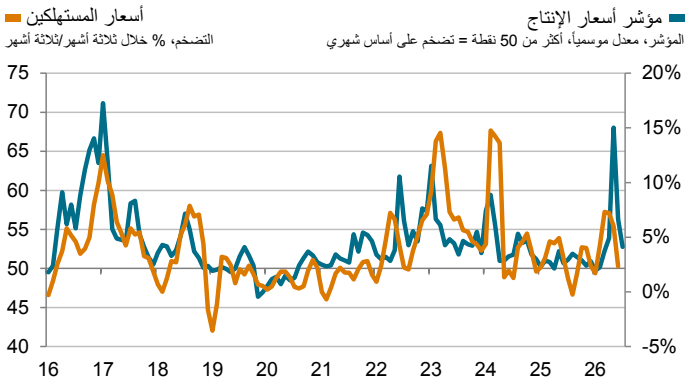

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات من S&P Global، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ©S&P Global 2026.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في ابريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات™ (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (™PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

استخدام مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لتقدير النمو

تُتاح بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) بسرعة أكبر من الأرقام الرسمية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبوتيرة أعلى، مما يوفر دليلاً استباقيًا دقيقًا على النمو الاقتصادي. تُظهر مقارنة متوسط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للاقتصاد المصري ككل لكل ربع سنة تقويمي مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية منذ عام 2014 وجود ارتباط بنسبة 42%، حيث يعمل مؤشر مدراء المشتريات كمؤشر متزامن للنمو الاقتصادي.

وباستخدام هذا الارتباط كأساس لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الضمنية المستنتجة من مؤشر مدراء المشتريات، يمكننا بناء نموذج انحدار خطي بسيط (OLS) حيث يتم تفسير المعدل السنوي لتغير الناتج المحلي الإجمالي بمتغير واحد: المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات للاقتصاد المصري ككل. وبالتالي، يسمح لنا النموذج بتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

وباستخدام هذه المعادلة، فإن قراءة رئيسية لمؤشر مدراء المشتريات تبلغ 32.0 تُقارن بمعدل نمو سنوي صفري للناتج المحلي الإجمالي. وكل نقطة في المؤشر أعلى (أو أدنى) تعادل تقريبًا 0.27 نقطة مئوية من نمو (أو تراجع) الناتج المحلي الإجمالي، بحيث: معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

عندما يكون مؤشر مديري المشتريات (PMI) = 40 يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2.1%، وعند 50 يكون 4.8%، وعند 60 يكون 7.5%.

S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات مهمة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.